حوليات آداب عين شمس المجلد 50 (عدد أكتوبر – ديسمبر 2022)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

المخاطر الإرهابية والإجرامية في المجتمع العراقي: وآليات التمكين الوقائي والاجرائي لمكافحة الجريمة والإرهاب
–دراسة اجتماعية تحليلية–

د. رسول مطلق محمد*

جامعة بغداد/كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع
rasoolmutlaq@coart.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2022/4/24
تاريخ قبول البحث: 2022/5/15
تاريخ النشر: 2022/12/29

المستخلص:

بهدف مساعدة المختصين والمُشتغلين، والباحثينفي شؤون مكافحة الإرهاب ومنع الجريمة، على فهم الظروف، والملابسات، والدوافع التي تدفع بالإنسان نحو الانحراف وارتكاب الجرائم، والجرائم الإرهابية، فضلاً عن مساعدتهم على فهم طرق وآليات التصدي والمواجهة، من خلال فهم الأحكام التي تتضمنها الاتفاقيات والصكوك الدولية، وصياغة تشريعات ونصوص قانونية جديدة طبقا للالتزامات والمواثيق الدولية، وتعزيز التعاون المجتمعي في مجال مكافحة الإرهاب، والوقاية من الجريمة، نسعى لصياغة ووضعَ عدداً من آليات التمكين الوقائي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب. ليستفيد المُختصين فائدة فعّالة وسريعة من تدابير التعاون المجتمعي في مجالات الحماية المجتمعية من خطر الارهاب والجرائم الجنائية، من قبيل المساعدة في فهم أسباب ودوافع الظاهرة والفعل الاجرامي، ومجالات التبادل والمساعدة القانونية، ولإسداء نصائح عملية إليهم بشأن ما يمكن أن يعترض سبيلهم من قضايا وما يقف أمامهم من عقبات، لعل في مقدمتها قصور الفهم لماهية الجريمة والفعل الإرهابي.

الكلمات المفتاحية: الارهاب– المخاطر– التمكين

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2022.

- **المقدمة**

بهدف مساعدة المختصين والمُشتغلين، والباحثين في شؤون مكافحة الإرهاب ومنع الجريمة، على فهم الظروف، والملابسات، والدوافع التي تدفع بالإنسان نحو الانحراف وارتكاب الجرائم، والجرائم الإرهابية، فضلاً عن مساعدتهم على فهم طرق وآليات التصدي والمواجهة، من خلال فهم الأحكام التي تتضمنها الاتفاقيات والصكوك الدولية، وصياغة تشريعات ونصوص قانونية جديدة طبقا للالتزامات والمواثيق الدولية، وتعزيز التعاون المجتمعي في مجال مكافحة الإرهاب، والوقاية من الجريمة، نسعى لصياغة ووضعَ عدداً من آليات التمكين الوقائي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب. ليستفيد المُختصين فائدة فعّالة وسريعة من تدابير التعاون المجتمعي في مجالات الحماية المجتمعية من خطر الارهاب والجرائم الجنائية، من قبيل المساعدة في فهم أسباب ودوافع الظاهرة والفعل الاجرامي، ومجالات التبادل والمساعدة القانونية، ولإسداء نصائح عملية إليهم بشأن ما يمكن أن يعترض سبيلهم من قضايا وما يقف أمامهم من عقبات، لعل في مقدمتها قصور الفهم لماهية الجريمة والفعل الإرهابي.

فما إن نقرأ التاريخ الإنساني حتى نُدرك بأنه نتاج جدل مستحكم ومتواصل بين العنف والتسامح، وبين الكراهية والمحبة، وبين الكفر والأيمان، وبين الحكام والمحكومين، وبين المؤمن والمُلحد، وبين الشر والخير وفي الغالب كان كرسي السلطة هو الغاية والهدف، واليوم يبدو عالمنا مثل الصناديق السرية ما إن تفتح واحد حتى تجد فيه آخر وهكذا، فلقد اصبحت الكراهية منهجاً والخوف منتشراً، لقد أصبحت الكراهية منهجاً والخوف منتشراً، والقتل وتصفية الأخرين سلوكاً تنتهجه عصابات الاجرام والارهاب ترى فيه بأنها تتقرب إلى الله به، حتى سادت التفرقة بين ابناء المجتمعات الإنسانية، والمخاطرة حاضرة فيما اعتدنا عليه ترى هل سيكون موتنا على يدِ من نحبه، لكن المسألة العلمية تقتضي ان نختصر المختصر ونوجز الموجز: فمنذ أن تقاتل ابني نبينا ادم(ع) وقتل قابيل اخاه هابيل أصبحت الكراهية فعلاً، ومع أولى تبريرات الفعل، تبلور منهج الرفض الاستئصالي للآخر غير أن الكراهية لم تكن دائماً بعيدة عن المحبة، وكما يقول الفيلسوف الفرنسي (جان بوديار) أن الإرهاب كامن في قلب النظام الذي يحاربه، كيف؟ فمن المؤكد ان الفعل الاجرامي والفعل الارهابي يمكن تحليلهما من خلال ثلاث عناصر رئيسة هي:

- من؟!
- لماذا؟!
- كيف؟!

فأن الاشتغال والاجابة على هذه التساؤلات –العناصر الرئيسة– سنتلمس بقوة الانشغال التجريدي الذي يريد ان يُستخلص منهالمعنى الكامن من مجموع الاحداث المجتمعية، والسياسية للإنهماك في ايجاد فاعلية ايجابية لما يخرق النظام المجتمعي وما يهدد الأمن الإنساني الذي تمثله القوة الشمولية للتيارات المتطرفة وعصابات الجريمة الخارجة عن القانون (بوديار، 2009)

المبحث الأول

المخاطر الإرهابية: التمكين الوقائي وآليات مواجهتها

- المخاطر والمهددات الإرهابية والأمنية:

بالنظر إلى ارتباط مفهوم التهديدات والمخاطر الإرهابية والأمني بمفهوم الأمن – فمن الصعوبة بمكان ان يتم تطوير تعريف شامل وموحد له جامع ومانع– وتحديد معنى واحد له ، فإن الصلة بين المفهومين تكمن في حقيقة أن تصور الأولي لنتائج كل منهما فأنه يؤدي استحضار مفهوم التهديد إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن ، نجد أن الأبحاث الأمنية التقليدية ركزت على مفهوم التهديد الأمني في السياق العسكري واعتبرته التهديد الرئيسي، هذا عن لم تعدّه المُهدد الوحيد، للدولة والوضع المجتمعي الأمني. ومع ذلك، فمع تطور وتقدم الأبحاث والدراسات الأمنية مؤخرًا، تم توسيع مفهوم التهديدات الأمنية ليشمل مصادر أخرى غير التهديدات العسكرية، وبدأت دراسة مصادر أخرى للتهديدات الأمنية ذات الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والبيئية.

لذا فأن مفهوم المخاطر يرتبط على نحوٍ عام بدرجةِ عدم اليقين الأمني، فكلما زاد عدم اليقين، زادت احتمالية حدوث هذه المخاطر فتُعرّف المخاطر بأنها شكل وشيك من التهديد الذي قد يواجهه الشخص نفسه أو ما يمتلكه، أو أي مجتمع، أو جماعة، أو دولة ما.

أما التعريف اللغوي لـ(مخاطر) فمفردها: ومصدر خطَرَ بـ/ خطَرَ على/ خطَرَ في/ خطَرَ لـ وخطَرَ في. [وجمعها]: أخطار (لغير المصدر): مصدر خطُرَ. أي بمعنى الإشراف على الهلاك والخوف والدمار، وحدوث ضرر محتمَل يهدد حياة الناس وممتلكاتهم، وينبغي التصدي لمواجهته في المستقبل وعُرّفت أيضاً (مخاطر) في معجم المعاني الجامع–معجم عربي عرب الأخطار، أي المُهلكات (أحمد، 1969/ط3).

- ماهية التمكين:

طبقاً لما جاء في لسان العرب لابن منظور في التمكين معنى القدرة على الاداء. اذ يقلل من الشيء وأمكنه منه بمعنى قدره عليه وتمكن من الشيء ظفر به ويقال امكنني الامر فهو ممكن (منظور، 1999).

وبما ان التمكين يُعد (عملية:Process) فهو لا يتوقف عند حدٍ طالما ان الموضوع الذي نتعامل معه متغير، وطالما ان هنالك معلومات أو تقنيات جديدة ينبغي ان نطلّع عليها ونكتسب الخبرة فيها لكي نتمكن من التعامل مع المستجدات من التهديدات الإرهابية، الأمر الذي يتطلب ان تكون هنالك جهوزية في إجراءات المواجهة والمقاومة والتصدي للفعل الاجرامي والإرهابي عملياتية أيضاً. ولعلنا في موضوعات كالجريمة المنظمة، والجرائم المُستحدثة والجرائم الإرهابية، والجماعات الإرهابية والتكفيرية نُدرك ان العنف المُمارس فيها هو عنفٌ خطر بتفاوت درجاته وباختلاف مستوياته، فهو السمة الاساسية في سلوكيات ومواقف تلك الجماعات، كما ان مرجعياتها الفكرية حافظت على منطلقاتها ومرجعياتها الفكرية ومتبنياتها العقدية مع إضفاء بعض التعديلات والتغييرات، بما ينسجم والمصالح المرحلية لتلك الجماعات والعصابات التكفيرية. ومع لحاظ تلك التعديلات العقدية والمرجعية، فثمة تحولات مهمة في بُنية تلك

الجماعات وأساليب عملها أيضاً، وفي السمات والخصائص الشخصية لأعضاء وأفراد تلك الجماعات. فضلاً عن تغيراتها في الوسائل وأدوات القتل والموت وآلات التدمير والتخريب وفيما تستخدمه من اسلحة،وفيما تبثه من إشاعاتٍ و رسائل إعلامية الى غير ذلك من المتغيرات التي تفرض ان تكون القدرات المتاحة للعاملين في مجال مكافحة الارهاب، وللمتصديين لهذه الجماعات متغيرة هي الاخرى سواء في أساليب المواجهة الفكرية (العملية) أو أساليب المواجهة العملية (القتالية).

- **الخلفية الاجتماعية لعناصر الدراسة: في هذه الدراسة ننطلق من تساؤلين رئيسيين ومهمين:-**

- الاول: هل ان العالم والمجتمع الدولي قد فشل في تصديهِ للإرهاب، وهل ثمة أدلة على الفشل في تلك المواجهة المُفترضة؟

- الثاني: إن كان هنالك لوازم وضرورات لتطوير قدرات المواجهة للحد من توسع وتمدد خطر الجماعات الإرهابية، فما القدرات التمكينية المطلوبة لمواجهة ذلك الخطر الإرهابي في تحولاته البنيوية، والعقدية/الفكرية، والادائية التطبيقية.

ففيما يتعلق بالتساؤل الرئيس الأول يمكننا القول بأنه ثمة أدلة على ان هناك تغيرات مهمة قد طرأت كمتغيراتٍ تطبيقية (واقعية) على استراتيجيات ووسائل العصابات والجماعات الإرهابية على المستويين التنظيمي والفعلي، فكانت تلك التحديات والهجمات الإرهابية مصداقاً لما قاله عالم اجتماع الحرب (جاستونبوتول) بأن الحرب والأزمات هي أفضل مُدقق لعمل وأداء مؤسسات الدول وحكوماتها (بوتول، 1987)، فأن بعضاً من تلك الادلة يفصحُ عن حقيقةٍ ان العالم والمجتمع الدولي الذي أعلن الحرب على الإرهاب ولاسيما بعد ما يسمى بغزوة مانهاتن (احداث 11 ايلول/ سبتمبر 2001) وما تمخض عنها من تفجير برجي التجارة في نيويورك لم يحقق الكثير. ومن هذه الادلة ما يأتي:-

1. ان السلوك الاجرامي والسلوك المتطرف والفعل الإرهابي قد توسعت دوائر انتشاره وامتدت تأثيراته، فقد خرج نشاط ما يسمى بالجماعات الإرهابية من دائرته الضيقة بعد إن كان مقتصراً في افغانستان ومناطق الشيشان ليصبح تعبيراً عن تنظيمات شبه مستقلة عن بعضها، ذات قيادات محلية مما جعل ملاحقتها أمراً صعباً، ويتطلب جهداً استثنائياً وجهوداً دولية مشتركة
2. ان منابر الفتنة والتطرف التي تُسهم في بث الخطب والكلمات التي تنتج المزيد من الإرهابيين باتت مستمرة في نشر أفكارها التحريضية، فضلاً عن انتشار مواقعهم على شبكات ومواقع التواصل الاجتماعي، وفي المحطات والقنوات الفضائيات، والتي تعمل على بث الفتنة والفكر التكفيري دون ان يوقفها احد.
3. لقد اصبحت معاناة العالم والمجتمع الدولي تزداد أكثر واكبر مما يمكن تسميته مجازاً بـ(عولمة الإرهاب) الخطيرة، إذ اخذت بالتوسع والامتداد، فمن الملحوظ ان التنظيمات المُنبثقة عن ما يسمى بـ (تنظيم القاعدة) أو (تنظيم الدولة الإسلامية) وغيرها من التنظيمات المرتبطة بها بعد ان كانت محصورة في مجتمعات معينة. (كالجهاديين في افغانستان/ والاخوان المسلمين في مصر) ثم ما لبثت ان تمددت لتطال بلدان ومجتمعات اخرى.

4. أرتفاع في معدلاتالإرهابيين الوافدين من أسيا وأروبا، اولئك الذين ما يُصطلح عليهم إعلامياً بـــ (الجهاديين). إذ كتب موقع (دايلي بيست الامريكي) مقدراً عدد المقاتلين الاجانب الذين ذهبوا الى سوريا عام 2011 تتراوح أعدادهم ما بين (8–10) الاف مقاتل. وتحدد مصادر سعودية بأن عدد السعوديين الذين ذهبوا الى سوريا بلغ (1200) قتل منهم (300) أثناء المواجهات والعمليات العسكرية في البلدان المُستهدفة. في حين كانت افغانستان وبعد تأسيس ما يسمى بتنظيم القاعدة، وعلى امتداد عقد من الزمان قد جذبت حوالي (20) الف مقاتل. ماذا سيحدث إذا استمرت الحرب في سوريا (10) سنوات؟ (التقرير الأمني والاعلامي عن التنظيمات الإرهابية، 2014).

وفي الأمس القريب كانت قد اشارت وسائل إعلام محلية ودولية بأن أكثر من (200) إرهابي كردي قد غـــادروا أقليمكوردستان في حينها لكي يلتحقوا بما يسمى بـــ(الجهاديين) في سوريا. وكانت (عصابات داعش) قد أطلقت حملة عبر موقع تويتر الالكتروني (الأفتراضي) لتجنيد انتحاريين للقتال في العراق. وكانت صحيفة الاندبندنت البريطانية قد ذكـــرت ان الهجمات الانتحارية تسببت في قتل (9571) مدنياً خلال عام 2013 وفي هذا العام وصل العدد الى حوالي (3630) شخصاً. وذلك يُدلل على ويشير إلى ان الفكر الإرهابي المتطرف بدأ ينتشر ويؤثر بكل من يتلقاه فيُغرر به، ولاسيما بين فئات الشباب من مختلف الاجناس والاعراق فينخرطوا ضمن صفوف الجماعات الإرهابية.

5. أن بعض الباحثين يرون في فكرة (الجهاد) يمكن ان تصبح تحالفاً ذا طابع اممي أو أساساً لما يسمى بـــ(اميمة اسلامية)(مؤلفين، 2012) لقد ضرب الإرهابيون ضرباتهم فيبلدان عدة منها: سوريا، ولبنان، والمغرب، وفي كيينا، كما في عدد من بلدان أوربا، ولذات الاسباب يُعرب الساسة الغربيون عن خشيتهم من ان يتحول المجاهدون العائدون من سوريا الى قنابلٍ موقوته يمكن ان تنفجر في اية لحظة ضد المصالح الاوروبية.

6. ان قدرات الإرهابيين التقنية واللوجستية في تطور مستمر بفضل ديمومة موارد تمويلهم فضلاً عن تمكنهم من امتلاك مختل المعدات والاسلحة سيما بعد استيلائهم على ما تركته القوات الامنية بعد انسحابها في الموصل،ان مصادر التمويل المتعددة مستمرة من توفير الدعم المالي واللوجستي الذي يمكن تلك الجماعات من شراء مختلف المعدات والمستلزمات بل واعطاء رواتب منتظمة لأعضائها ممن يسمونهم جند الخلافة أو جند الدولة.

ومما تقدم في أعلاه وما تم ذكره من الملاحظات المشار اليها يمكننا القول بأن العالم اليوم بـــات أكثـــر حاجـــة وبضرورة ملحةلمراجعةٍ معمقةٍ وموضوعيةٍ لأساليب وأدوات حربه ومواجهته للجماعات الإرهابية سواء من حيث فلسفة واستراتيجيات هذه المواجهة أو من حيث آلياتها أدواتها، بمعنى: اننا نحتاج اليوم وفي ظل التحديات والمُهددات المُستجدة لإجراءات تمكينيه تعزز من قدراتنا في مواجهة العصابات الاجرامية والجماعة الإرهابية المتطرفة.

- **أما فيما يتعلق بالتساؤل الثاني:ماالذي نحتاجه في تلك المواجهة وما لإجراءات التمكينية المطلوبة؟**

أن الاجابة على هذا التساؤل تقتضي مساحة تتجاوز المساحة المتاحة لهذه الدراسة، ومع ذلك فأن من المُفيد متابعة الموضوع بدأ من تفكيك مفهوم الفعل الإرهابي، ومحاولة فهم المرجعية العقدية التي ينطلق منها وتغذي ديمومة نشاطاته وافعاله:

يمكن تعريف الفعل الإرهابي بوصهِ جهد منظم ومقصود، يمارسه افراد تشربوا من مشاربٍ عقدّية مُتطرفة فكرية ذات مضمون (ديني–سياسي) تبرر لهم ذلك العداء وتمدّهم وتدفعهم إلى أقصى درجات الكراهية عندهم اتجاه الآخرين، ساعدتهم تلك العقيدة على ان ينتظموا في علاقاتٍ مغلقة تعكس درجة عالية من العداء ضد الأخرين ممن يخالفونهم العقيدة والمنطق انطلاقاومن المؤكد أن هذا فعل الإرهابي يُمارس من بيئة معينة تتوفر له فيها التسهيلات المناسبة لإتمام الإرهابي لذلك الدور.

وبما أننا قد اثبتنا الحاجة لاستراتيجية مواجهة كاملة شاملة غير منقوصة تأخذ بالحسبان المواجهة المادية والمعنوية، قبالة ذلك علينا ان نعي ونفهم كيف نحلل مفهوم التمكين وماهيته المنشودة:

وقد اثبتت التجارب الميدانية بأنه ثمة نوعان من التمكين: الأول: التمكين الوقائي الذي يستهدف منع وقوع الفعل الإجرامي والإرهابي، والثاني: التمكين العملي أو الاجرائي الذي يستهدف توفير القدرات اللازمة لمواجهة ذلك الفعل والحاق الهزيمة به ومصادرة آثاره، فضلاً عن استمراريته وديموته.

- **<u>أولاً: التمكين الوقائي:</u>**

أ- لا شك ان الفعل الإرهابي، والاحراف الاجرامي، يقعان في بيئةٍ تتوفر فيها تسهيلات أو عوامل مشجعة أو دافعة لذلك الفعل لعل في مقدمتها المدارس الدينية، إذ تذكر بعض الدراسات أن هناك مئات من هذه المدارس في افغانستان وفي بعض بلدان المنطقة العربية، بل لقد أشير إلى وجود مثل هذه المدارس العقدية المُنحرفة في كردستان العراق إذ تم تفتيش (11) مسجداً في كانون الأول 2014 في السليمانية (الالكتروني، 2014).

ب- غالباً ما كان يُقال ان الجماعات الإرهابية تنجح في تجنيد الفقراء من شريحة الشباب القادمين من الأرياف أو الذين يعيشون في عشوائيات المدن. غير أن دراسات جديدة اشارت إلى أن هذه الصورة ربما تكون قد تغيرات، فكما يقول هوبزبام: أن أعضاء الجماعات الإرهابية هم في الجملة أكثر ثقافة وينحدرون من خلفيات اجتماعية أعلى من سائر أفراد المجتمعات التي ينتمون اليها ويكاد جميعهم أن يكونوا من عائلاتٍ متماسكة اجتماعياً وعدد كبير منهم من خريجي الكليات مع ميل شديد للعلوم الطبيعية والهندسة (هوبزبام، 2009).

ج- ان الدراسات الحالية لا تقدم لنا صورة ذات خصائص واضحة لمن نسميهم (إرهابيين/مجرمين) بحيث نستطيع أن نضع تصنيفاً لهم طبقاً لخصائصٍ معينة من نواحي: العمر، والجنس، والطبقة، والمهنة، والمستوى التعليمي، ولذلك فأن أول متطلبات تحقيق التمكين الوقائي هو أن: نعرف الفاعل.

د- يتصل بذلك أننا جميعاً نُدرك جوهر الفكر التكفيري لكن تعاملنا معه – بالفكر النقدي – محدود وغير مؤثر والدليل أنه ما زال يكسب الكثيرين ولعل مرد ذلك هو أن الفكر التكفيري يتبلور حول ادعاءات طائفية، ويطرح يوتوبيا عن (مستقبل سعيد) لأمة لم يعد لها حضور، وفقراء في مجتمعات غنية و...الخ، وكلها ادعاءات مُغرية تُغرر بالمتلقي.

ه- في البيئة التي يقع فيها الفعل الارهابي أو الاجرامي تتوفر مصادر تمويل مادي إلى جانب مصادر التمويل الفكري وكلاهما يتصلان برؤى طائفية–سياسية.

و- من المهم ان تصبح التنمية البشرية أداة للقضاء على العوامل التي تدفع باتجاه الإرهاب والجريمة كالفقر والعشوائيات والجهل والاستبعاد الاجتماعي... وغيرها.

- **<u>ثانياً: التمكين العملي أو الإجرائي:</u>**

وهو جهد يُبذل ويطور لمواجهةِ الافعال الإرهابية ولعل من اهم عناصره:

أ- ايجاد شراكة عالمية ضد الإرهاب تراقب عمليات تمويله، وتوجد آليات تبادل المعلومات والقيام بعملياتٍ دولية مشتركة ضد البؤر الإرهابية .

ب-اطلاق برامج إعلامية متخصصة تستثمر التقنيات الحديثة لفضح وحشية الفعل الإرهابي وتجاوزه على القيم الاخلاقية والروحية، وعلى حقوق الناس في حياتهم،وعلاقاتهم، وعقائدهم.

ج-تعزيز دور رجال الدين والمثقفين بمختلف توجهاتهم لإيجاد جبهة مقابلة تفضح الادعاءات الفكرية والتاريخية التي يطرحها العقل الإرهابي، لتسويغ جرائمه، بلحاظ إن المواجهات العسكرية مع الإرهاب تتطلب جهداً فكرياً وعقائدياً لا يقف عند حد النصيحة المجردة بل يستند إلى رؤى ونتائج علمية مقنعة.

د- هناك بدون شك شباب مارسوا الإرهاب وهم ضحايا عمليات غسيل الدماغ أو اندفعوا للحصول على مكاسب مادية، إن كثيراً من هؤلاء يمكن إصلاحهم واعادة دمجهم في حياة المجتمع، إن برامج الاصلاح في السجون ما زالت تقليدية وشكلية ويبدو أن الإرهابين يستغلون وجودهم في السجون لتجنيد شباب جدد (ابراهيم، 2016).

ه- تفعيل دور المواطن وتنمية وإذكاء حسه ووعيه الاستخباري وتشجيعه على ان يكون عاملاً مساعداً للجهاتِ الرسمية المكلفة بمراقبة الافراد والجماعات التي تُشكل تهديداً للحياة الاجتماعية الآمنة إن كثير من الناس يتردد في الإخبار والتبليغ عن تلك الجماعات خوفاً من الانتقام، فالفعل الإرهابي فعل يقع في مجتمع، ولا بد لهذا المجتمع من ان يتوحد ضد الإرهاب وان يتعاظم فيه رأي عام يتحرر من أية صفة طائفية أو أثنية تبرر الفعل الإرهابي.

المبحث الثاني

المجتمع العراقي وآليات الوقاية والتصدي

للمخاطر الارهابية والاجرامية

- تمهيد

يشهد العالم الان ازمات متكررة ومعقدة، لكل منها اسبابها، الا انها تتشابه في العديد من مخرجاتها، وحين نتكلم عن ازمات مجتمعية (Societal)، يتركز اهتمانا فوراً على مجتمعات مثل: افغانستان، والعراق، وباكستان، مروراً بلبنان، وفلسطين، والسودان وغيرها. ومن يتفحص كل (مجتمع:Society) منها يجد ان عوامل أزمتها ليست متشابهة، وان كثيراً من السمات المميزة للحياة فيها هي العنف الناجم عن عمليات اجرامية وإرهابية وان كثيراً من الحوادث الإرهابية وحوادث العنف هذه ترجع الى عدم وجود، أو ضعف اجراءات الوقاية، بما في ذلك المعلومات، واجهزة الرقابة والمتابعة فضلاً عن الحضور الامني الفعال في الاماكن التي تعد بيئة التفريخ العنف.

في العراق تمتد (الازمة:Crisis)، لعقودٍ من الزمن، تداخلت فيها الحروب التي عاشها وخاضها العراق، ومن ثم مرحلة الحصار الاقتصادي الدولي، وانتهائاً بالقصف الامريكي ومن ثم احتلاله بالكامل عام 2003، فكانت تلك الأزمات مخرجاتها عديدة ومعقدة كالجرائم بأشكالهاالمختلفة، وجنوح الأحداث، والفساد، وارتفاع معدلات الجريمة، والمخدرات والادمان، والإرهاب. ومن الواضح ان السنوات الاخيرة التي تبعت انهيار النظام السابق، شهدت بناءً جديداً لقوى الأمن، ويعني ذلك حاجة ماسة لتدريب واكتساب الخبرة، وهو امر طبيعي، الا ان ذلك ترافق مع حقيقة ان تلك القوى لم تواجه حالة عادية، من حيث انتشار (الجريمة:Crime) وتوزيعها بل واجهت مستويات عالية من الإرهاب المستحكم إذ كان إرهاباً شرساً ومدمراً، جعلها تركز –الأجهزة وقوى الأمن– اهتمامها على العصابات الإرهابية، ونظراً للخسائر المادية والبشرية والتي يحدثها في أروح المواطنين وممتلكاتهم، وأبدت قوات الأمن العراقي ومؤسسات إنفاذ القانون بالمقابل اهتماماً بالجرائم العادية (الجنائية). لكن تطورات العنفوارتفاع معدلاته، ولاسيما خلال السنوات الأخيرة، اظهرت في العمليات الإرهابية التي ترفع شعارات سياسية ودينية وتداخلت مع العملية الاجرامية العادية سواء للحصول على تمويل... كما في الهجوم على المصارف–ومحلات الصاغة– ومكاتب الصيرفة– او لإثارة الفوضى والخوف من خلال عمليات الخطف والابتزاز والمساومة، تمهيداً لعمليات اخطر وأوسع.

ان بعض الازمات تتناسل، وتتسع تأثيراتها، ولذلك لابد من درجةٍ عالية من التحسب والحذر ووضع سياسات اجتماعية، واتخاذ اجراءات فعّالة للوقاية.

وبُغية اتمام هذه الدراسة على نحوٍ متكامل سنؤسس لإطار مفاهيمي، يشتمل على تحديد بعض آليات الوقاية الضرورية لمواجهة افرازات الازمات الأمنية والمجتمعية ونتائجها. ثم سنعمد على تحديد:

- تحديد مصادر بناء آليات فعالة للوقايةِ من الجريمة.

- تشخيصبؤر ومكامن الخطر والمهددات التي تشكل حواضن بيئية خطة كالمناطق المحتملة للجريمة.
- الوقاية في دائرة العلاج، والتأهيل في المؤسسات الاصلاحية الخاصة.

- **أولاً: اهم المهددات المجتمعية في المجتمع العراقي:**

- **الأزمة:Crisis:**مفهوم تتداوله العلوم الإنسانية على اختلاف مشاربها، فضلاً عن تداوله على المستوى المجتمعي، وذلك لكونها (الأزمة) أصبحت حالة متكررة في العديد من المجتمعات، إلى حد أن العلماء يرون فيه مختبراً حيوياً وفعّالاً لدراسة العديد من الفروض والتفاعلات، سواء تلك التي تتعلق بالمؤسسات أو التي تتعلق بسلوك الأفراد والجماعات.

إذ تعرف الأزمة بكونها حالة غير اعتيادية أو غير متوافرة في حياة المجتمع. فهي من الناحيةٍ توقف الحوادث المنتظمة والمتوقعة، واضطراب العادات والأعراف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن وتكوين عادات جديدة اكثر ملائمة، والأزمات الاقتصادية هي اضطراب في التوازن الاقتصادي، اما الازمة الأمنية فهي خلل واضطراب في منظومة الأمن ما يُقضي إلى حالة من القلق والخوف لدى سكان المجتمع المحلي الذي تقع فيه (بدوي، 1989).

وحين نلقي نظرة على الزمة العراقية، نجد انها تتسم بكونها مركبة معقدة ذات ابعاد مجتمعية، واقتصادية، ونفسية، وثقافية، وعسكرية، وان الناس بأختلاف طبقاتهم وتوزيعهم الاثني، والثقافي، وتنوعهم الديني والمذهبي، يشعرون بوطأة هذه الأزمة وثقلها عليهم، فضلاً عن اتفاقهم على ضرورة التخلص منها، وحرصهم على التحرر من آثارها.

- **ثانياً: وأن من أهم ملامح الزمة العراقية:**

1- **التأثير السلبي في رأس المال المادي:** مثل تدمير، أو تعطيل البنُى التحتية مثل شبكات الماء والكهرباء، وتدمير مؤسسات الصناعة والانتاج، فضلاً عن هجرة وهروب الرساميل الوطنية.

2- **ضعف السلطة المركزية:** ان الاثار التي تترتب على ذلك كثيرة، ومن أهمها تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتقلص فرص العمل، وتدهور الاوضاع الصحية، وتدهور النمو الاقتصادي وتضائل فرص العمل والاستثمار أو انعدامها، فضلاً عن تردي الواقع التربوي والبيئي، وتفاقم المشكلات المجتمعية على نحوٍ عام كالتسول، وارتفاع معدلات الجريمة، والجنوح، وتدهور الاحوال المعيشية.

3- **ارتفاع معدلات الفقر:**لعل من المفيد ملاحظة ان هذه الاثار ليست منفصلة عن بعضها بل هي تتبادل التأثير يعزز بعضها البعض الاخر.

ان ظروفاً كالتي اشرنا اليها، لابد ان تعزز اهتمام المسؤولين ولاسيما في الاجهزة الحكومية الامنية، باختلاف تشكيلاتها ووظائفها، بموضوع الوقاية، وايجاد اليات فعالة للحد من احتمال وقوع الجريمة، وخصوصاً حتى تصبح الجريمة سلوكاً منظماً، ينزع الى استخدام العنف الشديد، ويستهدف مصالح عامة كالبنوك والدوائر الحكومية، او حين يتمأسس ويصبح نزيفاً مستمراً للثروة الوطنية كما في حالات الفساد وغسيل الاموال.

يرى المختصون، ان الدولة في كفاحها ضد الجريمة، ينبغي ان تقوم بدور وقائي فضلاً عن دورها العقابي. لقد اصبحت الوقاية، عن طريق السياسة الاجتماعية الفاعلة من اهم المتطلبات في عالم سريع التغير. والسياسة الاجتماعية

ينبغي ان تنتج للقوى الاجتماعية ان تلعب دوراً في التقليل من الجنوح والجريمة كالرأي العام والدين والتربية، أي ان جهود السياسة الاجتماعية ليست مقتصرة على مسؤولية الدولة بل، ان المجتمع هو الذي يترجم خطط تلك السياسات الى آليات وانشطة (الحميداوي، 2004).

ان اهتمامنا في هذه الدراسة يتركز على دور القوى الحكومية والمؤسسات الامنية، لكن ذلك لا يعني ان هذه القوى والمؤسساتتعمل بمفردها في قطيعةٍ عن القوى الاجتماعية الاخرى مثل منظمات المجتمع المدني، أو عن مراكز وهيئات البحوث والجامعات، أو حتى عن الناس كأفراد وجماعات، يمكن ان تقدم معلومات مفيدة عن الجريمة والمجرمين.

ان احد ملامح البيئة التي تخلقها الازمة، يتمثل في حدوث اجواء من عدم الثقة بين الفاعلين الاجتماعيين، وتشتت جهودهم، وتحول دون تنمية رؤية موحدة وعميقة للظواهر الاجتماعية، فضلاً عن حقيقة ان الازمات تجعل التطور بطيئاً، وآليات التأثير في العوامل المؤدية للازمة محدودة.

ان ما نقصده بالجريمة هو: "كل فعل ينتهك قاعدة قانونية" ويتطلب بالنتيجة فعلاً اجتماعياً، نطلق عليه عادة مصطلح العقوبة، مع لحاظ ان الازمات تؤدي في كثير من الاحيان إلى تعليق القوانين أو ضعف تفعيلها وبالنتيجة تأثير سلطة الضبط في المجتمع. بل أن الأزمات قد تؤدي إلى ايجاد فلسفة تبريرية للجريمة، تصفُ المجرم بكونه (شجاعاً)، وتصور الإرهابي بوصفهِ (مجاهداً ومقاوماً)!!! أو مدافعٌ عن قضيةٍ ما قد تكون فكرية أو تدعي الدفاع عن جماعة ما من اخطار جماعة أخرى، أو قد تنطلق من اعتباراتٍ تسوغ الفعل الاجرامي أو الإرهابي، لاسيما إذا ما رافق ذلك شعور الأفراد بأن القانون ضعيف، وان سلطات الضبط المجتمعي محدودة الفعل والتأثير.

- **ثالثاً: مصادر بناء آليات فعّالة للوقاية المجتمعية:**

في الوقاية معنى المنع، وعدم السماح بوقوع فهل او حالة، تعد غير مرغوب فيها.. لكن ذلك يتطلب خططاً وبرامج متنوعة منها المراقبة، وتلقي التقارير الاستخبارية واستعمال بعض الاجهزة التقنية ككاميرات المراقبة، وتتبع المكالمات والاتصالات المشبوهة لبعض الاشخاص الذين تحيط الشكوك بسلوكياتهم.

وهذا يتطلب اعادة النظر في موضوع الوقاية من زاويةٍ أخرى وطبقاً للتسلسل الاتي:

- **أولاً: المصدر الاول:** هو تفعيل بعض القوانين ذات الصلة المباشرة بموضوع الوقاية من الفعل الارهابي والاجرامي، أو أي سلوكٍ منحرف. ولعل أفضل مثال نذكره هنا هو قانون رعاية الاحداث (العراق، 1983) وهو في اعتقادنا معطل إلى حدٍ كبير. ان من أهم آليات الوقاية التي حددها القانون في مجال الوقاية وهي:
- أنشاء واستحداث أجهزة شرطوية وأمنية جديدة، فضلاً عن الاهتمام بجهاز شرطة المتخصص والذي يسمى بـ (شرطة الاحداث) يتولى البحث عن الصغار الضالين، والهاربين من أسرهم، والمهملين (للتنمية، 2008)، والكشف عن الاحداث المعرضين للجنوح في أماكن جذب الاحداث كالمقاهي، والملاهي، وصالات القمار، ودور السينما غير المرخصة، لاسيما ان كان ذلك الأمر في وقتٍ متأخرٍ من الليل.

- ان جهاز شرطة الاحداث هو أحد أهم الاجهزة المعنية بتحقيق الضبط الاجتماعي والقانوني، فهو الجهة الاولى التي تواجه الظواهر الاجرامية، والانحرافات التي ممكن ان ترتقي إلى مستوى الارهاب. إذ يتعين على هذا الجهاز القيام بكل ما من شأنه المساعدة على الوقاية من الانحراف فضلاً عن التصدي لكل الاعمال المخالفة للقانون من خلال سلسلة الاجراءات التي تتخذ سواء اتصلت بعملياتِ القاء القبض أو جمع المعلومات والادلة أو اتصلت بالتحقيقات الاولية والفحوصات التي تتطلبها دراسة شخصية الحدث الجانح (العراق ج.، 1999).

ان اهمية وخطورة هذا الجهاز تتضح اذا تذكرنا ان هناك مناطق معينة في أي مدينة كبيرة يتجمع فيها اطفال الشوارع والهاربين من اسرهم. حيث يمارسون شتى اشكال الانحرافات والجرائم كما يتعرضون للاستغلال، من قبل ضعاف النفوس، اذ يدفعون بهم الى ممارسة البغاء، أو ترويج المخدرات، أو تدريبهم على النشل، والتسول، بل ان بعض الحوادث التي شهدها المجتمع العراقي تؤشر حقيقة، ان هؤلاء الاطفال والاحداث يمكن ان يستغلوا من بل الإرهابين بتحويلهم الى قنابل موقوته من خلال عمليات غسيل الدماغ والتخويف.

ان جهاز شرطة الاحداث، وهو احد اجهزة قانون رعاية الاحداث يمكن ان يكون احد العوامل او المصادر الهامة لبناء آلية فعالة للوقاية من جرائم الاحداث على وجه الخصوص. وتزداد هذه الاهمية اذا تذكرنا ان ازمات المجتمع العراقي المتعاقبة في عقود ادتْ الى اسر مفككة كثيرة، والى ضعف الرقابة الأسرية. والى الرسوب والتسرب من المدرسة، ولا شك ان هذه الظروف تشكل بيئة تمكن ان تنمو فيها الجريمة وان تتسع مخاطرها وتتنوع اصنافها.

- **ثانياً: المصدر الثاني:** تشخيص المناطق التي تتوفر فيها فرص وعوامل التشجيع على ارتكاب الجريمة. لقد تكلم علماء الاجرام مثل "ركلس"، عما اسموه بـ(العزلة الجغرافية للرذيلة)، كما إن علماء مثل "كليفوردشو"، في دراسة للعصابات في شيكاغو لحظ إن هناك مناطق معينة ينمو فيها السلوك الاجرامي، إذ أكد في أطروحته (مناطق الجناح) على ان الجريمة والجنوح أحياناً هما نتيجة لا مفر منها لما يترتب على توسع المدنية، وامتدادها من آثار جانبية سلبية وخطرة، حيث ينظر لبعض العوامل كظروف السكن السيئة، والاكتظاظ السكاني في مستويات المعيشة، والصرعات الاجتماعية، على أنها أعراض تعكس نمط الحياة للجماعات المحلية. (عارف، 1979).ويعتقدون انها مناسبة للتعامل مع مشكلاتهم مع ان من البديهي التساؤل: ما هي معايير تحديد مثل هذه المناطق؟ هل هو وجود نسبة عالية من التفكك الاسري، ام البطالة، أم الفقر؟ أم ان المعيار الهم هو الازدحام السكاني وعدم توفر الخدمات الضرورية.

أم ان الأمر يرجع إلى وجود مؤسسات اللهو المشبوهة التي يصعب ضبط سلوك روادها، أو مراقبة العصابات والأفراد التي تسخّرها لمصالحها الاجرامية والارهابية والمنحرفة؟

يمكن القول ان كل هذه المعايير مهمة لكننا سنركز على ما يأتي:

1- الفقر:POVERTY:

غالباً ما يُنظر للفقر بوصفهِ نقصاً او انعداماً للدخل لا يُمّكن الفرد من توفير الضرورات الأساسية كالطعام والمسكن الآمن، والعلاج والخدمات الطبية اللازمة، والملابس والحاجات الحياتية. ان هذا النوع من الفقر يسمى المدقع. ويقابلهُ فقرٌ

معتدل أو نسبي، يشير إلى ان دخل الأسرة يقل عن متوسط الدخل الوطني ومن دون ان ندخل في تعريفاتٍ موسعةٍ للفقر. أو يجادل مع من يُجادل في تأثير الفقر كعامل مسبب للجريمة والإرهاب، والانحراف.

نقول ان المجتمعات المأزومة تتميز عادة بتراجع حركة الانتاج، وانعدام فرص العمل، أو انحسارها، قبال إتساع نطاق الحرمان من الخدمات الحياتية المهمة. وبمعنى آخر فأن من المتوقع ان يزداد معدل الفقر، وتتسع خارطته الاجتماعية ما يؤشر إلى ان بعض الفقراء، وربما بنسبةٍ عاليةٍ منهم سيجدون في الانحراف الاجرامي والفعل الإرهابي حلولاً يعتقدون بأنها مناسبة للتعامل مع مشكلاتهم الحياتية مع الإشارة الى ان الفقر قد يدفع المرء الى الكفاح من أجل تحسين أوضاعه بوسائلٍ يرتضيها المجتمع.

في المجتمع العراقي كما في المجتمعات الاخرى، تحتاج الاجهزة الأمنية إلى قاعدةٍ معلومات اجتماعية واقتصادية يمكن من خلالها رسم ملامح خارطة للفقر.

لتحديد المناطق التي يجب ان يرتفع فيها مستوى التحسب والحذر وبالتالي الوقاية من الجريمة، وفي دراستنا هذه نشير الى ان العراق اطلق استراتيجية للتخفيف من الفقر التي تمثل نتاج جهود استمرت لعدة سنوات، وقامت على قاعدة معلومات تمثلت في المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (2007) (الفقر، 2016)، وبناءً على تلك المعلومات، يتبين ان (23%) من سكان العراق هم دون خط الفقر البالغ (77) الف دينار للفرد الواحد شهرياً. ان ما يهمنا هو التأكيد على ان دراسة الفقر في العراق، قد شخصت توزيع الفقر، وحددتْ المناطق الاشد خطراً في الريف والحضر ففي سبيل المثال تبين ان المحافظات الاشد فقراً هي المثنى ، وبابل وصلاح الدين. وان ارياف هذه المحافظات هي الاشد فقراً بالمقارنة مع غيرها فضلاً عن تشخيص مناطق اخرى. ان خارطة الفقر هذه يمكن ان توفر للقوى الامنية، بيانات تعزز على ضوئها اجراءات الوقاية في هذه المنطقة أو تلك (حمزة، 1987).

2- **العشوائيات:** من المؤسف ان المدن العراقية الكبرى أي مراكز المحافظات لم تشهد اجراء دراسات، او وضع مخططات عمرانية، يمكن من خلالها تشخيص العشوائيات، باستثناء مدينة بغداد. التي بلغ عدد العشوائيات فيها اواخر الثمانيات ومطلع التسعينات ما يقرب (40) مستوطنة ازيل بعضها. وما زال الكثير منها مستمراً، بل ان بعضها مثل الفضيلية وحي طارق، قد اصبحت بمثابة واقع حال يصعب تغييره بعد ان تقادمت عليه السنوات. ان هذه المستوطنات، يمكن ان تكون حاضنة للجريمة والجنوح. وتمد المدينة يومياً بأعدادٍ من المتسولين والنشالين والبغايا وغيرهم من الفئات المُنحرفة، وبالنتيجة يتعين على الاجهزة الامنية ان تعد اجراءات تحسبية وان توجد آليات فعّالة للرقابة تشكل عائقاً للسلوك الاجرامي ومصداً للفعل الارهابي.

3- **(المناطق المتخلفة: Slums-Areas) الداخلية في المدن:** وهي المناطق التي شكّلت في الماضي البُنية القديمة للمدنية أو للمستوطن الحضري، ثم بدأت بيوتها بالتقدم، وضاقت أزقتها، وأصبحت تشكل مناطق جذب للمهاجرين، ووجد فيها المجرمون والمنحرفون ملاجئاً لهم، كما انتشرت بين أزقتها دككاين بيع الخمور الرخيصة، وبيوت

الرذيلة. ان مناطق مثل الميدان، والبتاويين في بغداد، والخليلية في محافظة البصرة وغيرها، هي مناطق مختلفة ينبغي ان تبقى دائماً تحت رقابة الاجهزة الأمنية وضمن رؤيتها من خلال الجهد الامني الميداني والذي يقوم بجمع البيانات المهمة المتواصلة عن تلك الحواضن البيئية الموبوءة، ومتابعة التغيرات والمستجدات في نوع سكانها ونمط كسبهم، وأفعالهم وتصرفاتهم المريبة والمثير للشك فيها. والتعرف على الرموز الرئيسة والشخصيات القيادية فيها والتي تدير في العادة شبكة الاجرام والرذيلة والانحراف.

4- (منظمات المجتمع المدني: N. G.O):

وهي منظمات غير حكومية طوعية لا تستهدف الربح، تعمل على تنمية المجتمعات المحلية، وايجاد الحلول للمشكلات الفراد، والجماعات في الوقت الذي تمارس فيه دوراً رقابياً على اداء اجهزة الحكومة المختلفة ومؤسسات انفاذ القانون. لقد شهد المجتمع العراقي بعد نيسان/ 2003 ظهور المئات بل الالاف من هذه المنظمات التي تستطيع ان وتوفر للأجهزة الامنية معلومات وقاعدة بيانات مهمة من خلال البحث والمتابعة والاستطلاعات الميدانية، عن المناطق التي تنشط فيها، أو عن الأفراد والجماعات التي تنشط من اجل خدمتهم كبعض الفئات الخاصة، والفئات الهشة، والشرائح المجتمعية. ولعل من الأمثلة المُفيدة التي يمكن الاشارة لها شبكة النساء العراقيات، وجمعية الأمل العراقية اللتان قدمتا دراسات مهمة عن الهجرة والتهجير القسري والنزوح ومشكلات النازحين والمهجرين وسلوكيات بعضهم. كما ان بعض المنظمات لفتت الانظار للتفاعل ابنّاء بين المجتمع واجهزته الأمنية، لتعزيز دور الجمهور في الوقاية من الجريمة.

5- الجامعات ومراكز البحوث:

اطلقت الازمة في العراق بكل ما تمثل فيها من إرهاب وعنف وخسائر مادية وبشرية موجه من الاهتمامات العلمية بين الباحثين، تناولت تلك المشكلات المظاهر السلوكية الاجرامية والانحرافية، التي تمخضت عنها ان كثيراً من هذه المشكلات كانت خارج المسموح به من اجهزة الرقابة الرسمية. أي ان مشكلات الفقر، والبغاء، والاتجار بالأطفال لم يكن النظام السابق قبل عام 2003 يسمح لدراستنا. اذ كان يعزوها الى قوى خارجية وانها بالنتيجة حالات طارئة تزول، مع زوال الحصار أو ظروف الحرب. اليوم يختلف الوضع تماماً. ولذلك تشهد الجامعات اطاريح دكتوراه ورسائل ماجستير، وبحوث في الدبلوم العالي عن الإرهاب والظاهرة الارهابية والجرائم الجنائية المختلفة، كجرائم العنف واطفال الشوارع، والخطف، والمخدرات... وغيرها الكثير. ان هذه الثروة من البيانات يمكن استثمارها من اجهزة الأمن كجزء من قاعدة المعلومات او كمؤشرات للسياسة الجنائية والاجتماعية التي تستهدف الوقاية من الجريمة.

المبحث الثالث

الوقاية في دائرة العلاج

ان دراسات علم الاجرام، وعلم الاجتماع الجنائي، وعلم النفس، تؤكد كلها حقيقية نُدركها جميعاً، لكن الاهتمام بها محدود وهي ان المؤسسات العقابية (كالسجون والاصلاحيات)، قد تكون هي ذاتها بيئة تنمو فيها الجريمة. بل ان هذه المؤسسات قد تصبح بمثابة (مدارس)، للتدريب على ممارسة الجريمة، حيث يقوم المجرمون المحترفون من ذوي التاريخ الاجرامي العريق بتدريب اولئك الذين ارتكبوا جرائم بسيطة او من ساقتهم الاقدار الى السجن على ان يرتكبوا جرائم اخطر، وقد يرون لهم ذلك بالثأر من المجتمع، أو الثأر من الاغنياء، أو الدفاع عن فكرة أو عقيدة معينة وغير هذا من المبررات الواهية. ان للسجن ثقافة خاصة، إذ ان للسجين ما يسمى بـ(الشخصية السجنية) وهي شخصية تتشكل من خلال عملية الحبس أو السجن ذاتها، فهي نتاج عملية إعادة تنشئة مؤسسة تسجين تبدأ ببلورة وتشكيل اتجاهات عدوانية تُغلف غالبية مواقف السجين إزاء القانون والسلطة بكل رموزها وبذلك يصبح السجين عدواً للمجتمع يسقط عليه كل ما يعانيه من مرارة وحرمان وكآبة.

ومن المؤسف ان ما يقوم به حرّاس السجون وحتى الاداريون في غالبية المؤسسات السجنية المعاصرة يقوم على اهمال البعد الاصلاحي في تلك العملية التأهيلية ويحرصون مقابل ذلك على تحقيق مطلب الأمن والحراسة المُشددة لضمان عدم الهروب، ومقاومة الشغب. ان السجين يتعلم في سجنه عادات شاذة كالمقامرة والعادات الجنسية الشاذة، ويستعمل لغة السجن ومفرداتها البذيئة، ويتعلم المكر والخداع واخفاء المعلومات، فضلاً عن اكتسابه لمهاراتٍ مُنحرفة وتقنيات اجرامية جديدة تفتح له ابواب الاحتراف للجريمة والارهاب، ان كثيراً من السجناء والسجينات ربما دخلوا السجن لارتكابهم جرائم بسيطة أو لا تعبر عن نوايا أو اتجاهات اجرامية عميقة وكامنة في شخصياتهم كالمرأة التي تهرب من أهلها وتضطر للسرقة والنشل لأول مرة والقي القبض عليها وصدر بحقها حكم قضائي بالسجن، ان مثل هذه المرأة قد تكون هدفاً لنساءٍ مُنحرفات بالأصل يعملنّ على إدارة شبكة للرذيلة والفساد والسمسرة، حيث يوفرنّ لها الحماية داخل السجن من الاعتداء عليها ثم يزودنها بعنوان لاحد بيوت الرذيلة بعد اطلاق سراحها. ان مثل هكذا أمثلة كثيرة ولذلك ينبغي الاهتمام بالسجون بوصفها مؤسسات إصلاحية تأهيلية وليس مدارس تدريب على الجريمة.

ان تعزيز العملية الاصلاحية في السجون واخضاعها للرقابة وحماية ذلك النمط في السجناء، ذوي الجرائم البسيطة. يمكن ان يشكل الية مهمة من آليات الوقاية التي تجري ضمن دائرة العلاج.

ان التجربة العراقية تظهر العديد من الادلة على ضرورة ما أسميناه بالوقاية ضمن دائرة العلاج. فالسجناء الذين اطلقهم النظام السابق سراحهم عشية الحرب الاخيرة، عاثوا في الارض فساداً. كما ان كثيراً من الإرهابيين تعلموا وتدربوا على عمليات التفخيخ وتصنيع العبوات وزرعها، والقتل بدمٍ بارد في السجون والمواقف، من خلال اشخاص محترفين لهم تبريراتهم وتفسيراتهم الاجرامية لإجرامهم، وقد لوحظ ان كثيراً من هؤلاء يعودون الى ارتكاب الجريمة بعد اطلاق سراحهم.

يتصل بذلك ايضاً نظام مراقبة السلوك[1*]، وهو اجراء يتخذ لتفادي وضع الحدث في مؤسسة اصلاحية، كمرحلةٍ اولى لتقويمه. ان هذا التبرير متميز في المجال العلاجي، على تدابير الابداع في مؤسسات التأهيل في عدة نواح، اهمها،

انه اكثر وسائل الاصلاح والعلاج فردية وتخصصاً، فهو تطبيق كامل لمبدأ فردية العوامل العلاجية، ذلك ان مراقبة السلوك سينصرف الى اعطاء فرصة لمن انحرف في سلوكه لتقويم نفسه، وممارسة مظاهر حياته العادية، بدلاً من الوقوع تحت وطأة الابداع في مؤسسة اصلاحية.

ان مراحلة وضع الحدث تحت نظام المراقبة (TheProbation) قد يؤدي الى ان يواصل الحدث جرائمه، بل وان يزداد خطورة، ويتوقف الامر على مدى تطبيق ذلك النظام بصورة صحيحة، ومؤثرة، بل ان الخبرة العملية والعلمية تشير الى ان هذه الرقابة تأخذ طابعاً شكلياً يفتقر الى التأثير الحقيقي. وان التقارير التي يقدمها مراقبي السلوك للمحكمة، قد لا تكون حقيقية مما يجعل المحكمة بناءً على توجيه من حلقة الدراسات.

المحكمة تفشل في اتخاذ القرار الصائب. فتتهيأ للحدث المهددة بالانحراف بيئة وفرصة ليصبح حدثاً جائحاً بالفعل. ان تعزيز نظام مراقبة السلوك هو في الواقع عملية تعزيز لأحدى اليات الوقاية من السلوك الاجرامي، ان هذا القول لا ينطبق على الاحداث الجانحين او المهددين بالجنوح فقط، بل ينطبق ايضاً على السجناء، اذ هو كما يرى العلماء بديل للسجن او بدلية لعقوبة الحبس، لو بديل للأحكام الجنائية التقليدية، أي ان الهدف الاول من المراقبة القضائية هو ابعاد المجرم عن محيط السجن بصورة تامة، والسماح له بالعيش في المجتمع الحر، فيلحظ ان بعض التشريعات الامريكية ظلت تشترط ارسال المجرم إلى السجن لمدةٍ محددةٍ ثم يطلق سراحه ويخلى سبيله بمراقبة قضائية مشروطة، والحكمة من ذلك هو تلقين المجرم درساً عملياً في العقاب، وحياة السجن قبل ان يأتمنه المجتمع من الخروج للحرية (الدوري، 2009). ان هذا النظام يمكن ان يكون اداة وقاية فعّالة، اذا تمّ استخدامه بطريقة موضوعية ودقيقة. فالإرهاب ظاهرة عالمية، والسلوك الاجرامي والفعل المنحرف هو ظاهرة محلية منتشرة، وكلاهما(الإرهاب/ والاجرام) أيضاً ظاهرة تاريخية تلونت وتعددت صورها عبر العصور وليس من السهل القول ان الحرب التي تشن ضد هذه الظاهرة سوف تنجح إلى حدٍ تختفي معه كلياً، وكذلك الاجراءات والتدابير الامنية الوقائية والعلاجية، بل أن ما يمكن أن يتحقق هو الحد من انتشارها وتقليص الأثار التي تترتب عليها لأن المجتمعات الإنسانية احتوت، وتحتوي اليوم أيضاً، على عوامل دافعه ومشجعه على ارتكاب الافعال الإرهابية والاجرامية، ولذلك لا بد من تعزيز القدرات المتاحة ومواصلة تلك الحرب واجراء المزيد من الدراسات العلمية ووضع برامج تمكين وقائي إلى جانب التمكين الاجرائي أو العملي لإبطال قوة الجذب والاغراء التي تسببت بوقوع الكثيرين من شريحة الشباب في شرك المنظمات المتطرفة والعصابات الإرهابية، وعصابات الاجرام المنظم.

- **مقترحات الدراسة**

ربما يكون ما ذكرناه قد اتخذ طابعاً عملياً، ويمكن من خلاله استنتاج توصيات مفيدة، ومع ذلك نشير هنا الى بعض المقترحات المهمة ومنها:-

1. تفعيل المواد القانونية التي تعزز مبدأ الوقاية من الظواهر الإرهابية والافعال الاجرامية، وتشكيل الاجهزة والمؤسسات ذات الصلة بها. وفي هذا الصدد نشير الى:-

أ. جهاز مكافحة الارهاب، والاجهزة التكتيكية المتخصصة، كقوات سوات والرد السريع، والشرطة الاتحادية كقوى ضاربة بوزارة الداخلية، وجهاز الامن الوطني.

ب. اعادة تشكيل وتعزيز دور شرطة الاحداث.

ت. تعزيز دور الشرطة المجتمعية وهي تجربة حديثة نسبياً لكنها مهمة واثبتت كفائتها وجدواها المحلي فينبغي تطويرها وتوسيع نشاطاتها.

ث. تعديل بعض القوانين، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ان المشرع العراقي لم يعتمدوا الا صورة واحدة من صور مراقبة السلوك، وهي مراقبة السلوك في مرحلة المحاكمة كتدبيرٍ مستقل بذاته، غير تابع للحكم بعقوبة معينة، الا ان النص القانوني ظل غامضاً.

2. العمل على وضع قاعدة بيانات واسعة وموضوعية، مستمدة من مسرح الجهاز المركزي للإحصاء. واهمها مسوح مستوى المعيشة (خارطة الحرمان 2010/2006)، والمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق- والامن الإنساني، ومسوح البطالة وغيرها، فضلاً عن أطاريح ورسائل الدراسات العليا، كذلك البحوث التي تصدر عن مراكز البحوث والمؤسسات العلمية الاخرى.

3. اعادة النظر في انظمة السجون والاصلاحيات والتركيز على اجراءات الاستقبال والتصنيف وتقرير المعاملة وتعزيز المراقبة على حياة السجن وتكثيف الجرعات الثقافية والدينية والتوجيهية والنصيحة وغيرها من الاجراءات.

4. تعزيز صلة الجمهور بالأجهزة الامنية، وجعل المواطن عيناً على البيئة التي يمكن ان تعزز سلوكاً إرهابياً، أو اجرامياً أو انحرافياً، سواء من خلال منظمات المجتمع المدني، التي ينتمي لها الناس طوعياً، او من خلال ايجاد قنوات يستخدمها الافراد للاتصال بتلك الاجهزة.

5. رسم ملامح خارطة جغرافية للجريمة في كل مدينة، بحيث يمكن تحديد المناطق الاكثر خطراً، او الاكثر احتمالاً في انتاج السلوك الاجرامي يهدف تكثيف الرقابة، ووسائل الوقاية المختلفة، بما في ذلك المراكز الثابتة والمتحركة.

6. دعم وتعزيز المبادئ والقيم الاخلاقية والروحية في شخصية رجل الأمن بوصفة اول وأهم القوى التي تواجه مخاطر الجريمة. فضلاً عن ضرورة تعزيز جهوده بكل ما يمكن من وسائل التقنية المتطورة، وتوفير الثقافة القانونية له، وتأكيد احترامه لحقوق الإنسان بوصفه حامياً لها ومدافعا عنها بالدرجة الاولى.

Abstract

Terrorist and criminal risks in Iraqi society: Preventive and procedural empowerment mechanisms to combat crime and terrorism
−analytical social study−

By Rasool Mutlaq Mohammed

With the aim of helping specialists, practitioners, and researchers in the affairs of combating terrorism and crime prevention, to understand the circumstances, circumstances, and motives that push people towards delinquency and committing crimes, and terrorist crimes, as well as helping them understand the methods and mechanisms of response and confrontation, through understanding the provisions contained in international conventions and instruments. drafting new legislation and legal texts in accordance with international commitments and covenants, and strengthening community cooperation in the field of combating terrorism and crime prevention We seek to formulate and establish a number of preventive empowerment mechanisms in criminal matters to combat terrorism. For specialists to benefit effectively and quickly from community cooperation measures in the areas of community protection from the threat of terrorism and criminal offences, such as helping to understand the causes and motives of the phenomenon and criminal act, areas of exchange and legal assistance, and to provide them with practical advice on the issues that may stand in their way and what stands before them. Among the obstacles, perhaps foremost among them is the lack of understanding of the nature of crime and terrorist act.

Keywords: terrorism - risks - empowerment

الهوامش

(*)وهو نظام استحدث بناءاً على توجيهاتٍ من حلقة الدراسات الاجتماعيةللدول العربي، التي عقدت في قصر اليونسكو ببيروت، عام 1949

- المصادر والمراجع:

1-الإمام العلامة ابن منظور، معجم لسان العرب،دار إحياء التراث العربي للطباعة، بيروت/ لبنان،ط ٣ /١٩٩٩م / ج 7 ص٤١١.

2-جاستونبوتول، الحرب والمجتمع: تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية، ترجمة: عباس الشربيني، مراجعة وتقديم: دكتور محمد علي محمد، دار النهضة العربية، بيروت، ط3، 1987.

3-موقع المدى الالكتروني، التقرير الأمني والاعلامي عن التنظيمات الإرهابية، موقع صحيفة المدى، العدد/ 3073، 2014.

4-ينظر في ذلك كتاب: عدة مؤلفين: الجهاديون والتحول الى العولمة: دراسة في كتاب الفتنة الغائبة، المسبار، القاهرة، 2012، ص 185.

5-أريك هوبزبام، العولمة والديمقراطية والإرهاب، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009، ص113.

6-د. رسول مطلق محمد/د. سعد معن ابراهيم، ارهابيون: اعترافات اللحظة الاخيرة، دار البصائر، ط2، بيروت، 2016.

7-إبراهيم أنيس وعبد الحليم منتصر وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط3، 1969.

8-احمد زكي بدوي معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية، مطبعة لبنان، بيروت، 1989، ص91.

9-د. عقيل عبد جالي الحميداوي، مراقبة السلوك ودورها في اصلاح الاحداث الجانحين، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2004، ص35.

10- جهورية العراق، قانون رعاية الاحداث، ذي العدد 76، لسنة 1983، وتعديلاته.

11-د. محمد عارف، الجريمة في المجتمع، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1979، ص760.

12-وزارة التخطيط العراقي/ اللجنة العليا للتخفيف من الفقر، تحليل الفقر في العراق، ج1، البنك الدولي، 2016، صفحات متفرقة.

13- الجمعية العراقية للتنمية، اطفال الشوراع في بغداد، 2008، صفحات متفرقة.

14- جمهورية العراق، تشريعات الرعاية الاجتماعية، وزارة العدل العراقية، بغداد، 1999، ص257.

15-د. كريم محمد حمزة، المناطق المتخلفة في المدن، المركز القومي للبحوث والدراسات، بغداد، 1987، ص89.

16-د. عدنان الدوري، علم العقاب ومعاملة المذنبين، دار السلاسل، الكويت، ط3، 2009، ص259.